الأمم المتحدة

A/67/543–S/2012/780

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
22 October 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البند ٧٢ من جدول الأعمال
تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى التقرير السنوي السابع عشر للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (A/67/253-S/2012/594) الذي قدم إليكم من رئيس المحكمة، فاغن يونسن، وأُحيل إلى رئيس الجمعية العامة وإلى رئيس مجلس الأمن. فتحت العنوان الرئيسي ”أنشطة مكتب المدعي العام“، في الفقرة ٤٤، يُذكر أنه في البحث عن ثلاثة هاربين، ظل التعاون بطيئا مع بعض الدول الأعضاء، ولا سيما زمبابوي وكينيا.

وهذا تصور خاطئ من المدعي العام، الذي أرسل أفرقة التعقب إلى زمبابوي في عدة مناسبات بحثا عن أحد هؤلاء الهاربين. وإن جمهورية زمبابوي ترفض هذا الوصف لتعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وتعرب عن جزعها من استمرار حملة التشهير التي تعرضت لها من المدعي العام على مدى السنوات القليلة الماضية.

251012 251012 12-56309 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وأحيلكم إلى رسالة زمبابوي المؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/497) بشأن المسألة نفسها، والتي ردت على بيان المدعي العام المقدم إلى مجلس الأمن عن أعمال المحكمة.

وتأخذ زمبابوي على محمل الجد التزاماتها الدولية وتتعاون في هذا الصدد تعاونا تاما مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. كما أن زمبابوي ترحب بالتقدم الذي أحرزته المحكمة وتعتقد أنها أرست، بالتعاون مع المحاكم الأخرى، أساسا متينا للسلام والعدل من خلال وضع القانون الجنائي الدولي وإنفاذه.

وتود زمبابوي مرة أخرى أن تبلغكم بأنها رحبت في ثلاث مناسبات بقدوم أفرقة التعقب الموفدة من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى البلد، وتعاونت معها على تحديد ما إذا كان بروتايس مبيرانيا موجودا في زمبابوي. وفي الشهر الماضي، أي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، كان في زمبابوي فريق تعقب موفد من المحكمة، وعقد اجتماعات مع مختلف السلطات بشأن المسألة.

وكما ذكرت رواندا في بيانها المقدم إلى الجمعية العامة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، لقد بدأت زمبابوي حملة مطاردة لإلقاء القبض على الهارب، بروتايس مبيرانيا. بل وعرضت مكافأة على أي شخص في البلد يقدم معلومات عن مكانه.

وهذا يثبت بما لا يدع مجالا لشك معقول أن زمبابوي تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وعلى أي حال، من مصلحة زمبابوي أن تتعاون مع المحكمة من أجل تسوية هذه المسألة على نحو يرضي جميع الجهات المعنية.

وبمراعاة لما ورد أعلاه، تشعر زمبابوي بالإحباط من جراء استمرار الشكوك التي لا أساس لها من الصحة في ما يتعلق بتعاونها، والترويج لادعاءات كاذبة ضدها من جانب المدعي العام. ولدى زمبابوي شعور قوي بضرورة معاملتها بإنصاف واحترام. ففي هذه الحالة، كان ينبغي التماس آراءها قبل وضع التقرير في صيغته النهائية.

وستواصل حكومة جمهورية زمبابوي التعاون مع المحكمة حسب الاقتضاء ووفاءً بالتزاماتها الدولية بوصفها عضوا من أعضاء الأمم المتحدة.

وأرجو ممتنا إحالة هذه الرسالة أيضا إلى رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وإلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن. وأطلب أيضا تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ووثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ت. **تشيبازيوا**
السفير
الممثل الدائم